بيـــان
الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة

تـلـقـيـــه
الملحق الدبلوماسي/ سارة صالح الزومان

أمـــــام
اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية)
الدورة الـ74 للجمعية العامة

البند 70: حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

مقر الأمم المتحدة – نيويورك
الثلاثاء الموافق 2019/10/22

السيد الرئيس،

تابع وفد بلادي باهتمام المناقشات في إطار هذا البند الهام، وأود أولاً باسم دولة الكويت أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام، وإلى جميع المقررين الخاصين ورؤساء اللجان والخبراء المستقلين على تقاريرهم وإحاطاتهم القيّمة التي أثرت هذه المناقشات، حيث استعرضت التقارير حالة حقوق الإنسان حول العالم، بالإضافة إلى الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز تلك الحقوق وحمايتها.

وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد على أهمية التعاون الدولي من أجل التوصل إلى آليات متفق عليها تضمن تمتع البشرية بحقوقها الأساسية بما يحترم ويحافظ على جوهر القيّم والخلفيات الثقافية والدينية الخاصة بكل دولة دون فرض مفاهيم غير متفق عليها لا ترتبط بما جاء في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد بلادي على الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - وأهميتها المتساوية، كما نشدد على ترابطها. في الواقع، تلك الركائز مكملة لبعضها البعض، ولا يمكن تجزئتها. فإن ضمان احترام حقوق الإنسان يساهم في انخفاض نسبة المظالم، ويسهم في تحقيق السلم الأمن من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، كما إن الحفاظ على مبادئ حقوق الإنسان يدفع أيضاً نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، والتي بدورها تشكل درعاً وقائياً أساسياً ضد اندلاع النزاعات والأزمات وانتهاكات حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

نتفق مع الملاحظات التي أدلت بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان خلال إحاطتها للجنة بشأن التحديات الحالية للتعددية التي يواجهها العالم، وزيادة في الظواهر السلبية مثل كراهية الأجانب وخطابات الكراهية وعدم المساواة بين الجنسين، كما إننا نشاطرها الرأي بأنه ومن خلال الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي والشركاء ذوي الصلة، وخاصة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، يمكننا العمل معاً بشكل إيجابي على تحسين حالة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وتعزيز توافق الآراء حول المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

على الصعيد الوطني، إن اهتمام دولة الكويت بتعزيز وحماية حقوق الإنسان أمر مرسخ في ثوابتها الدستورية وقوانينها الوطنية المتواكبة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات ذات الصلة التي صادقت دولة الكويت على أغلبها، وذلك انطلاقاً من إيمان بلادي بالكرامة المتأصلة لجميع البشر وبحقوقهم المتساوية كأساس لتحقيق الحرية والسلم والعدل في العالم.

ونقدر الدور الهام والفعال الذي يضطلع به الرعايا الأجانب والعمالة الوافدة في دولة الكويت باعتبارهم شركاء هامين في ازدهار البلد وتقدمه، حيث لا تدخر بلادي جهد في سبيل اتخاذ الإجراءات القانونية والتشريعية والتنفيذية التي تكفل حماية حقوقهم، وسنت بلادي العديد من التشريعات لتعزيز وحماية حقوق كافة المقيمين على أراضيها، وقامت بالتصديق على تسعة عشر اتفاقية تعني بالحقوق الأساسية للعمل، كما إن انفتاح دولة الكويت لاستقطاب القوى العاملة من كافة أنحاء العالم يساهم في رفع مستوى معيشة الأفراد في الدول المرسلة.

جاء اهتمام دولة الكويت بحقوق الإنسان إيماناً منها بمحورية تلك الحقوق لحماية الفرد والمجتمع على حد سواء، وتم إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان لتنسيق وتوحيد كافة الجهود الوطنية الراعية لحقوق الإنسان وحرياته العامة على ضوء قواعد الدستور الكويتي وأحكام الاتفاقيات الدولية التي تعتبر دولة الكويت طرفاً فيها.

هذا، وساهمت دولة الكويت في تنفيذ ما جاء في تلك الصكوك الإنسانية ودعم قضايا حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة من خلال المشاركة الإيجابية والفعالة في المحافل الدولية – وفي الآونة الأخيرة من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة من 2018-2019 – بالإضافة إلى تقديم المساهمات الطوعية للآليات والأجهزة الأممية المعنية في تطبيقها ومتابعتها.

السيد الرئيس،

يشهد عالمنا المعاصر اهتمام متنامي بحقوق الإنسان لتحقيق السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة بما لا يترك أحد يتخلف عن الركب، وبالرغم من ذلك، فإن استمرار نشوب النزاعات المسلحة وخطر الإرهاب واللا استقرار السياسي والاقتصادي أدى إلى زيادة الانتهاكات التي يتعرض لها الأبرياء من البشر في مختلف أنحاء العالم – سواء في سوريا أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو في ميانمار أو غيرها من الدول التي تواجه عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة. لذا، يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة للمساعدة في وضع حد لهذه الانتهاكات وتحمل العبء للمساهمة في إنهاء هذه الأزمات بالطرق السلمية، ولن نتمكن من تحقيق ذلك إلا من خلال تعزيز التعاون والإرادة السياسية.

وفي هذا الســـياق، أود إعادة التأكيد على حرص دولة الكويت على التمســـك والالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في العالم، كما أود أن أجدد التزامنا بتفعيل التعاون الدولي من خلال المشـــاركة في جميع المحافل الدولية لحقوق الإنســـان والشـــراكات مع جميع هيئات الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية المعنية في ســـبيل الارتقاء بحياة جميع البشر.

وشكراً، السيد الرئيس.